اليسار في كتابي حواتمة ومروة: التباس في المفهوم وتباين في الوجهة

د. فارس أشتي
أستاذ جامعي (لبنان)

صدر خلال عام مضى كتابان لقائدين شيوعيين:

الأول لنايف حواتمة، الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين منذ نشأتها في العام ١٩٦٩ حتى اليوم، «اليسار العربي رؤيا النهوض الكبير (نقد وتوقعات)»[١]

الثاني لكريم مروة، أحد قادة الحزب الشيوعي البناني وعضو مكتبه السياسي منذ المؤتمر الثاني (١٩٦٨) حتى مطلع التسعينيات، «نحو نهضة جديدة لليسار في العالم العربي»[٢]

ويسجل لهذين القائدين إقدامهما على الكتابة، أولاً، وعلى الكتابة في موضوع أثير لديهما وكانا فاعلين في تنظيماته،ثانياً، وعلى الكتابة النقدية التي يستبطنها كل من العنوانين (نهضة ونهوض)، ثالثاً.

وليس غريباً على الإثنين ذلك، وكل منهما أقدم على نقد تجربة سابقة له، إنْ بنقد حواتمة لتجربته في حركة القوميين العرب وتحوله نحو الماركسية أو بنقد مروة لتجربته في الحزب الشيوعي اللبناني ومشاركته في قيادة التحول فيه في المؤتمر الثاني

(1) الأهالي-دمشق وبيسان – بيروت،ط١،٢٠٠٩.

(2) دار الساقي –بيروت،ط١،٢٠١٠.

للحزب (١٩٦٨).

وبرغم إيحاء العنوانين بالوجهة النقدية لليسار، فإنهما اختلفا في حدود النقد ووجهته، إذ اكتفى حوامة بالإشارة الخجولة لأزمة اليسار وضرورة مراجعة تجربته وأفاض بانتصارات اليسار المتعاظمة في العالم وبصحة سياسات اليسار الثوري الفلسطيني، وبأزمة الإمبريالية، بحيث بدت وجهته الإيغال في التمسك بقديمه والسير على خطاه لمواكبة النهوض اليساري في العالم، في حين كان مروة أكثر جراءة في الإقرار بأزمة اليسار وبضرورة مراجعة تجربته، أنْ بالإقرار الصريح بذلك أو بالدعوة إلى عمل جمعي للقيام بذلك أو بالإشارة إلى المستجدات في العالم أو بالمهام التى طرحها على اليسار اليوم وكانت وجهته في ذلك ربط اليسار بالديمقراطية ونقد تقديس النص والواقعية.

ويطرح الكتابان قضية ملتبسة فيهما هي اليسار،إذ لم يحدد أي منهما معنى اليسار وكأنه بديهية،لا بل يوحيان بأن اليسار هو الماركسية، رغم تفلت خجول خلاف ذلك، الأمر الذي يستدعي تحديد معنى اليسار ليناقش الكتابين على ضوئه.

فاليسار مصطلح حديث، عُرف عشية الثورة الفرنسية الكبرى (١٧٨٩) حين جلس ممثلو طبقة العامة إلى يسار رئيس الجمعية الوطنية[1] وجلس ممثلو طبقة الأشراف إلى يمينه. فأشير إلى ما يمثلون من أفكار جديدة وسياسات تغييرية تبعاً لموقعهم الجغرافي في الجلسة مقارنة بما يمثله الأشراف وموقعهم إلى اليمين، فكان

(1) هو الإسم الذي اتخذه مجلس الطبقات الذي دعاه لويس السادس عشر للاجتماع في فرساي (آيار١٧٨٩) بعد مطالبة نواب العامة وعدد من رجال الدين وبعض النبلاء بإصلاحات اجتماعية وسياسية، إذ أعلنوا أنفسهم جمعية وطنية (حزيران ١٧٨٩) وأقسموا على عدم الانفضاض قبل إعلان دستور للبلاد، وكانت هذه بداية سلسلة من الخطوات التغييرية عرفت بالثورة الفرنسية الكبرى.

اليسار يساراً، قضية وموقعاً، تبعاً لليمين وكانا ضمن حقل معرفي وسياسي واحد.

وأدرج السياسيون في المجالس النيابية في أوروبا، لاحقاً، واقعة الجمعية الوطنية الفرنسية، لما تمثله ولرمزيتها في التاريخ الأوروبي الحديث، عرفاً حيث شاع جلوس المعارضين للحكومة على يسار الرئيس وجلوس المؤيدين لها على اليمين.

وليس هذا الأصل الجغرافي للمصطلح بعيداً عن الأصل اللغوي الذي عنى، في أحد معانيه، العضو الأضعف في ثنائية التكوين العضوي للجسم البشري واشتق منه معنى الضعة والضعف[1] إلى درجة فُضل معها اليمين على اليسار، أعضاء في الجسم واتجاهاً في السير والحركة، في المأثور العربي الإسلامي، بالرغم من عدم ورود لفظ اليسار واليسرى في القرآن الكريم بالمعنى العضوي وروده في المعنى الثاني ومقابلة اليمين بالشمال، أعضاءً واتجاهاً.

وشاع استخدام اليسار في كل مؤسسة أو جماعة للدلالة على القائلين بالتغيير أو العاملين له والرافضين للوضع القائم مقابل اليمين للدلالة على المتمسكين بالوضع القائم والرافضين للتغيير؛ ففي حقل الإجتماع السياسي يسار ويمين وفي حقل اليسار نفسه يسار ويمين وفي حقل اليمين نفسه يسار ويمين،فالحزب المعارض للحكومة حزب يساري والمعارضون داخل الحزب المعارض لقيادته يساريون وقيادته يمينية،وكذا في كل جمعية وجماعة ومؤسسة.

وبهذا المعنى اليسار، وكذا اليمين، موجود في كل بنية مجتمعية، تحدد طبيعته

(1) يرى ابن فارس في مقاييس اللغة (٣٩٥ هـ) أصلين لها، وكذا ابن دريد في جمهرة اللغة (٣٢١ هـ) وابن منظور في لسان العرب (٧٧١ هـ)، أحدهما ما ذكر أعلاه وما بني عليه وقيس وثانيهما ما دل على انفتاح الشيء وخفته فكان اليسر واليسار بمعنى البحبوحة والغنى.
واقتصر في اللغة الإنكليزية على المعنى الأول وبُني على ضعف الجانب الأيسر تعابير تشي بالضعف وعدم الفعالية.

وقواه التناقضات فيها ومعياره رفض الأمر الواقع والعمل، قولاً أو فعلاً، لتغييره بافتراض التغيير المنشود هو الأقرب إلى التقدم والأكثر عدالة وإنسانية، الأمر الذي يعني تعدد اليسار بتعدد البنى المجتمعية.

وهو، في حقل الإجتماع السياسي الأكمل(الدولة)، المعترضون أو المعارضون للسلطة القائمة في هذا الحقل،سواء أكانت حدود الاعتراض سياسية أم اقتصادية أم ثقافية أم كلها معاً، وقد يتكون من يسار كل بنية مجتمعية في هذا الحقل أو من بعض هذه البنى الخارجة، كلياً أو جزئياً، من السلطة الحاكمة أو عليها. ومعياره، بهذا التحديد، الموقف من السلطة الحاكمة المراوح بين برنامج تغييري وانتقادات عابرة وجزئية، وقواه متعددة المنابت المجتمعية والبرامج السياسية والرؤى الإيديولوجية، وطبيعته يحددها الوضع العياني للبلد وزمانه.

ويعني هذا، أولاً، أنّ اليسار «يسارات» تبعاً للبلد المعني ودولته ونظامه وللمرحلة الزمنية التي يمر بها وللقوى الفاعلة فيه.

ويعني هذا، ثانياً، أنّ اليسار مرتبط ببنية مجتمعية أرقاها حتى يوم الناس هذا هي الدولة، الأمر الذي يعني عدم الدقة في القول بيسار عربي لعدم وجود انتظام سياسي واحد (دولة)تحكم بلدان العرب، أولاً، ولعدم وجود برنامج يُحكم على أساسه، ثانياً، والأصح القول اليسار في الدول العربية ؛ إذا ما بُني في كل منها يساراً على أساس برنامج يحدد طبيعته.

ويعني هذا، ثالثاً، أنّ اليسار غير الماركسية وغير الشيوعية،بالرغم من الترابط بينهم، إذ كانت الماركسية، كاتجاه، والشيوعية، كأحزاب وبرامج، الأكثر تغييرية بين الاتجاهات والأحزاب الأخرى، فكانت معياراً لليسار في حقل الإجتماع السياسي العام يحكم على يسارية الآخرين بمدى قربهم، فكرياً أو سياسياً، منها،

وكذا في كل مؤسسة وجماعة، دون أن يعني ذلك انتفاء اليسار غير الشيوعي ودون أن يعني أيضاً انتفاء قيام يسار على يسار هذه الأحزاب والذي عرف في أمريكا وأوروبا منذ خمسينات القرن الماضي باسم اليسار الجديد المستلهم لأفكار ماركس وماو تسي تونغ وماركوز ثم كاسترو وغيفارا والناقد للأحزاب الشيوعية وأنظمة حكمها في بعض البلدان.

إلا أن هذا الالتباس بين اليسار، فكراً وممارسة، والماركسية، فكراً وممارسة، ومصادرة الثانية للأول لا يعني تطابقهما؛ فاليسار مصطلح يأخذ معناه من اليمين في لحظة معينة وتبعاً لقضية محددة وفي إطار معرفي وسياسي فهو مصطلح فضفاض يأخذ معناه من الوضع وبالقياس على آخر، واليساريون تبعاً لذلك، سمتهم التغيير تبعاً للحقل الموجودين فيه وللإطار العاملين فيه.

أما الماركسية فتأخذ معناها من حقل معرفي آخر، إذ تشكل اتجاهاً علمياً يرى المعرفة العلمية هي معرفة الفئة ذات الموقع الأساسي في الإنتاج والهامشي في العلاقات المجتمعية، وتدعي أن الطبقة العاملة (البروليتاريا) هي هذه الفئة[1]، بخلاف آخرين من الاتجاه نفسه الذين يرون النساء أو الطلاب أو الهامشيين هي هذه الفئة. والماركسيون، تبعاً لهذا، هم العاملون، فكراً أو ممارسة من خلال هذا الاتجاه بأي منهج فكروا أو بأية مؤسسة عملوا.

(1) تستخدم الفئة المجتمعية في هذا النص بمعنى الفئة المعرفية، لا الإحصائية، والفئة المجتمعية مقولة فلسفية، تاريخية، مجتمعية، اقتصادية، سياسية، تقترب من كونها نظاماً متكاملاً من العادات الذهنية». بينما الفئة الإحصائية تقوم على متغيرات كمية وكيفية حسب العمر والجنس والدخل والأدوار المشتركة والآراء الواحدة والمواقف المتماثلة.

راجع: عبد الله إبراهيم، الاتجاهات والمدارس في علم الاجتماع، المركز الثقافي العربي – بيروت، ط. ١، ٢٠٠٥، ص. ١٢٥ - ١٢٦.

والشيوعيون هم العاملون ضمن تنظيمات وعلى ضوء برامج تلحظ الواقع العياني لبلدانهم ومستمدة من الاتجاه الماركسي الذى يُفترض بالقائلين به والعاملين على ضوئه أن يمثلوا مصالح أكثر الفئات جذرية في المجتمع، وهم بهذا أكثر التنظيمات يسارية.

ويمكن القول، بعد هذا التوضيح، أن الكتابين ارتبكا وأربكا قرائهما بعدم تحديد معنى اليسار الذي يكتبون عنه، فاختلط اليسار، بعامة، مع اليسار الماركسي، بخاصة، وتعامل ناقدوهما على ضوء ذلك، الأمر الذي أضعفهما كمشروعين للتغيير: رؤيا النهوض... ونحو نهضة جديدة لليسار.. فلكل من اليسار واليسار الماركسي مقومات مغايرة للأخرى.

وقد يكون الإقرار بضرورة مراجعة التجربة السابقة في الكتابين نقطة انطلاق سليمة، إلا أنها عامة جداً وأصبحت مستهلكة لكثرة تكرارها، وما ورد في كل منهما لم يرتقِ إلى المستوى المتوقع من كاتبيهما وما يختزنا من تجربة غنية.

فقول حواتمة بأهداف لليسار الديمقراطي وبإشادة بانتصارات اليسار في أكثر من بلد في العالم، وبخاصة في أمريكا اللاتينية، وبصمود اليسار الثوري الديمقراطي الفلسطيني، و بضرورة إعادة اليسار بناء حركته الاجتماعية والسياسية ودعوته لتحرير العقل ملامح للمراجعة. إلا أنها غير كافية لقائد بمستوى حواتمة ولم تصل إلى خواتمها ؛ فالأهداف هذه هل هي لليسار، بعامة، أم لليسار الماركسي، بخاصة، وهل هي لليسار العربي (أين العروبة فيها؟) أم لليسار في كل بلد عربي (أين الدولة غير المسلم ببديهية وجودها)؟ وانتصارات اليسار في بلدان العالم غير عربية، وفي مرحلة ما بعد انهيار المنظومة الشيوعية هل كانت هبة أو قدراً أم أن لها أسبابها فما هي ؟ وما هي التغيرات التي أدت إليها ليصار للأخذ بها، عربيا؟. وصمود اليسار

الثوري الفلسطيني هل هو انتصار أم تحصن، وفي الحالين لماذا ؟ ليصار، أيضاً، إلى الإستفادة منه، عربياً. وإعادة بناء اليسار لحركته الإجتماعية والسياسية... أين وكيف ومتى ؟

وقول مروة بمرتكزات أساسية لمشروع التغيير باسم اليسار وتحديد قضايا ومهمات مباشرة في برنامج التغيير ولوج في المراجعة في أكثر من موقع :

أولها : القول الصريح بها.

ثانيها : عدم الادعاء بإمكانيته إنجاز هذه التي تتطلب جهوداً جمعية، لأفراد وتنظيمات ولاختصاصات متعددة ومتنوعة.

ثالثها: التواضع في القول بأن ما قدمه يحتمل الصواب والخطأ، وهي مساهمة على ضوء تجربته الشخصية في تنظيمات اليسار.

رابعها : طرحه مرتكزات وقضايا ومهمات مباشرة لبرنامج تغيري باسم اليسار يقوم على:

ا-مرتكزات هي:

إعادة الاعتبار للسياسة، بمضمونها الثقافي والعلمي والاقتصادي والاجتماعي، وباستنادها إلى الأخلاق. وشرط ممارسة هذه السياسة سيادة ثقافة التنوع والتعدد وحق الأفراد والجماعات في التعبير عن اختلافاتها.

الاحتكام لقوانين انتظام اجتماعي تصوغها الدولة وتضمن العدالة والمساوة بين المواطنين وشرطها الديمقراطية للجميع وشرط مؤسسات الدولة النزاهة والموضوعية التي لا تتوفر من تلقاء نفسها،بل تحتاج إلى النضال المتواصل.

الإلتزام بالعمل السياسي السلمي واحترام المرحلية في النضال والتحرر من

الشعوبية والفوضوية والعدمية.

الأخذ بالاعتبار تغير المفاهيم في الفكر السياسي والإجتماعي بتغير الأزمنة وضرورة معرفتها بدقة من القائلين بالتغيير.

٢- مهام هي:

(بناء الدولة الديمقراطية الحديثة، تجديد مؤسسات المجتمع المدني والإرتقاء بصيغها، الاستقلال والسيادة الوطنيين، تحقيق شروط التقدم الاقتصادي، سياسة جديدة لاستثمار الموارد الطبيعية، تحقيق تنمية اجتماعية، توفير الضمانات الاجتماعية،الإهتمام ب:الثقافة والمعرفة،البحث العلمي،الشباب، المرأة، البيئة،ثم النضال ضد التطرف وأنظمة الاستبداد، دعم القضية الفلسطينية، إيلاء مسألة الأقليات الاهتمام،توطيد علاقات التكامل العربي، الموقف الحاسم ضد السياسات الأمريكية وضد الأصولية السلفية،التعاون بين قوى التغيير على مختلف مكوناتها.)

ومع أهمية المرتكزات والمهام التي طرحها مروة، يمكن أن تثار حولها الملاحظات الآتية :

١ - هل هي، المنطلقات والمهام، لليسار، بعامة، أو لليسار الماركسي، بخاصة. فإذا كانت لليسار فقواه في كل بلد تحدد مهامه،بعد الدراسة الدقيقة لوضعها، وإذا كانت لليسار الماركسي فيفترض أن يسبقها مهام أخرى.

٢- إن تحديد منطلقات ومهام لليسار الماركسي يفترض مراجعة لتجربة هذا اليسار ليبنى عليها برامج جديدة، ولا يكفي ما تستبطنه هذه المنطلقات والمهام من مراجعة.

٣- إن المنطلقات المطروحة هي بحكم البديهيات،وإن لم تكن كذلك في التجربة العربية، وهي منطلقات تصلح أن تكون لكل القوى السياسية.

٤- إن المهام المطروحة لا تصلح أن تكون مهام في برنامج لما يفترضه البرنامج من مهام محددة يمكن للقوة أو القوى التي تطرحه أن تنجزه خلال فترة محددة، تبعاً لبلدها ولوضعها، وأن كانت تصلح كتوجهات عامة لبرامج.

٥- أنّ هذه المهام يمكن أن تختصر بعنوان وحيد هو بناء الدولة المدنية التي هي، في وجه من وجوهها،مواجهة للقوى الرأسمالية العالمية التي تعمل لفرط ما بُني من مؤسسات تحدّ من توسع سوقها وتعيد إحياء العصبيات الأولية وبناء كيانات لها، وهي، في وجه آخر، الإطار الذي يضمن ويوفر الشروط للنضال من اجل تحقيق الديمقراطية وحقوق الأقليات والمرأة والشباب وغيرها من المهام، وهي، في وجه ثالث،القاعدة الأساسية لبناء التكامل العربي ودعم قضية فلسطين.

إنّ هذه القراءة النقدية للكتابين لاتلغي الإشادة بالجهد المبذول فيهما والتوجه النقدي لتجربة واضعيهما،على ما بينها من تفاوت، والأمل بيسار جديد ومتجدد، وبحذو قادة آخريين للكاتبين بنقد تجربتهم، وكذا الأحزاب والقوى المدعية الإنتماء إلى اليسار.

نشر هذا المقال بجريدة النهار ٣ديسمبر ٢٠١٠